



تحية للشعب المصري البطل وكفاحه من أجل دولة مصرية تخدمه

المصالح الأمريكية. يحاول الرئيس أوباما ومعه الإعلام الإحتكاري يانسين تصوير هذا الجيش كقوة مساندة للشعب وقادرة على تحقيق التغيير. إذ قال أوباما يوم 11 فبراير: "لقد تصرف الجيش بوطنية وبمسؤولية كراعي للدولة، وعليه الآن أن يضمن إنتقال يحظى بثقة الشعب المصري. ويعني هذا إحترام حقوق الشعب المصري ورفع حالة الطوارئ وتعديل الدستور والقوانين الأخرى لتثبيت هذا الإنتقال ولإجراء إنتخابات تكون حرة وعادلة. لكن الأولوية تتمثل بإشراك كافة المصريين في التقرير."

تقف الولايات المتحدة وراء إستمرار حكم مبارك لعقود من خلال المساعدات العسكرية الضخمة خاصة، وهي من زودت نظامه بالأسلحة والغاز المسيل للدموع الذين إستخدما ضد المحتجين. ولذا يمثل الدعم الأمريكي لسيطرة الجيش الآن محاولة إنقلاب تهدف إلى وأد طموحات الشعب المصري بالتمكين. تسعى الولايات المتحدة لشراء الوقت، وهو التكتيك الذي إتبعته منذ بداية المعركة. إذ عمدت مبدئياً إلى دعم بقاء مبارك وإجراء إنتخابات في شهر سبتمبر. ثم راحت تناور دعماً لعميلها المعين أخيراً نائباً للرئيس، عمر سليمان، عندما أدركت حجم إصرار ملايين المصريين على تغيير النظام بشكل حقيقي. فسليمان هو رئيس المخابرات والمرتبط جداً بمكائد الإمبرياليين الأمريكيين والصهاينة في مصر. ويتم السعي كي يضطلع الجيش بمهمة عراب الإنتقال. ومن قصدهم أوباما "بإشراك كافة المصريين" هم ممثلي النظام القديم فحسب.

التتمة على الصفحة الثانية

تحية صوت الثورة الشعب المصري البطل وصموده لثمانية عشر يوماً وتمكنه من إسقاط الرئيس حسني مبارك. لم يتراجع المصريون عن مطلبهم برحيل مبارك ونظامه رغم الترهيب والعنف والتعذيب والإعتقالات ومقتل المئات. وعبر المصريون عن هدفهم بوضوح والمتمثل ببناء دولة مصرية تخدمهم وأنه لامناص من تحقيقه. نهى المصريون على نجاحهم ونحي بإعتزاز عزمهم الثابت على مواصلة الكفاح. كما نندد بالمساعي الأمريكية المتواصلة للحيلولة دون ممارسة الشعب المصري للسلطة ونطالب بإنهاء كافة أشكال تدخلها في مصر بما فيها المعونات العسكرية.

يرفض المصريون حكومة تكون أسيرة المصالح الأجنبية وخاصة الأمريكية. كما يتنكرون للدور المزري الذي لعبته حكومتهم بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل بفرض الحصار على غزة ومأمثله هذا من إذلال للشعب المصري. يقوم كفاح هؤلاء المصريين على العزم والإصرار لبناء دولة تناصر الحركات الوطنية العادلة في الشرق الأوسط وفي باقي أنحاء العالم في مواجهة الإمبريالية الأمريكية الإسرائيلية ومن أجل دولة توظف الموارد المادية والبشرية لفائدة الشعب. تستمر هذه المعركة من أجل مصر جديدة مع إنتقال الكفاح إلى مرحلته الثانية. وهي معركة تدور بين الشعب وطموحاته التجديدية من جهة والقوى الرجعية وفي طبيعتها الولايات المتحدة والتي تسعى بكافة السبل للإبقاء على تبعية مصر للولايات المتحدة. تسعى الولايات المتحدة إلى أن يسيطر الجيش على الأمور في مصر، وهو نفس الجيش الذي قمع المصريين طويلاً وخدم

الكياسة والسياسة

كاثلين تشاندلر

بارك أوباما فقد قال خلال إحتفال تذكاري لضحايا الحادثة في أريزونا: "دعونا نتذكر بأن إنعدام الكياسة ليست هي ما تسبب بهذه المأساة. إلا أن خطاباً عاماً أكثر تمدناً ونزاهة هو السبيل الوحيد للتصدي للتحديات التي تواجهها أمتنا بشكل يكرم ذكرى الضحايا."

برغم الإختلاف الظاهر، إلا أن وجهتا النظر تركزان على نبرة الخطاب السياسي الأمريكي كأساس للنقاش.

التتمة على الرابعة

مناوراتها وتدخلاتها. إن الولايات المتحدة هي من فرضت إملاءاتها ولعقود عدة على مصر ضد مصالح الشعب المصري وشعوب المنطقة. فلا يحق لها التقرير وعليها أن تخرج من كافة الشرق الأوسط.

لايجوز الإستخفاف بالشعب المصري وتاريخه يشهد على نضاله التاريخي ضد الإستعمار البريطاني الذي أدى إلى تحرير مصر وصعود بطل الشعب جمال عبد الناصر. وهو الشعب الذي قاد الحركات القومية في المنطقة مما جعله في طليعة القوى التحريرية المناضلة في العالم. فهي مصر المكافحة من أجل ولادتها الجديدة على أسس جديدة تتواءم وظروف القرن الحادي والعشرين. فلن يستطيع الكلام التضليلي للإمبرياليين تغيير إرادة الشعب المصري وهدف بناء مصر الجديدة. ولن يتمكن هؤلاء من وأد التطلع الذي لايقهر لشعوب الشرق الأوسط في سبيل الإستقلال والديمقراطية والتوكيد على الحقوق. يدعو الشعب المصري إلى رحيل النظام القديم بأكمله وبتشكيل حكومة إنتقالية جديدة. وأكدوا كذلك على أنه لايقح للحكومة الحالية ومن ضمنها الجيش تقرير مستقبل البلاد.

نطالب الولايات المتحدة بإنهاء كافة أشكال تدخلها وبالخروج من الشرق الأوسط الآن! ونرفض الجهود الأمريكية لإملاء "إنتقال موثوق إلى الديمقراطية" يعيد إلى الأذهان أسلوبها المتمثل بفرض حكومة تخدم المصالح الإمبريالية وتعرقل التمكين السياسي للشعوب متى شاءت ذلك.

نحي بحرارة الشعب المصري وإصراره على التركيز على غاية بناء دولة مصرية تخدم مصالحه. ونحث الجميع على التعبير عن دعمهم للشعب المصري وخاصة عن طريق المشاركة بالتظاهرات العديدة المنظمة في أنحاء البلاد. ونقف جميعنا متحدين في النضال من أجل غدٍ جديد في مصر وفي الولايات المتحدة أيضاً.

نحي الشعب المصري البطل!

على الولايات المتحدة الخروج من مصر وباقي الشرق الأوسط!

تعمل الولايات المتحدة على وأد أي تغيير حقيقي وفي نفس الوقت تدعي الدفاع عن الديمقراطية و عن إشراك "كافة المصريين". فعندما يتحدثون عن المرحلة الإنتقالية لا يعنون التغيير بل مظهره فقط بما يمكن القوى ذاتها من البقاء في السلطة. من هنا يأتي دعم الولايات المتحدة للجيش محاولة على الإبقاء على تبعية مصر لها. وهي محاولة يائسة للحفاظ على إمبراطوريتهم في زمن تتناقص فيه إمكانية المناورة الإمبريالية في مواجهة الإندفاع الشعبية المستمرة المطالبة بدولة مصرية تخدم مصالح الشعب.

أكد أوباما على أهمية تصرف الشعب المصري "بطريقة سلمية"، وعلى أن الولايات المتحدة ستستمر "بصداقتها وشراكتها مع مصر. ونعبر عن إستعدادنا لتزويد الضروري والمطلوب في سبيل إنتقال موثوق إلى الديمقراطية". مما يترك الباب مفتوحاً لإحتمال أن يأتي الطلب من الجيش مما يعني إمكانية المساعدة بإرسال قوات عسكرية. وقد يعكس هذا إرسال رئيس الأركان الأمريكي إلى المنطقة. وربما يتم بالمثل إرسال شخصيات للمساعدة على "تعديل الدستور والقوانين الأخرى" وهما من إختصاص الشعب المصري وحده.

ويتبدى الطلب الأمريكي بتصرف الشعب المصري "بطريقة سلمية" بكونه محاولة لحرف الأنظار عن عنف الدولة المصرية. لقد عبر المتظاهرون مراراً عن ممارساتهم الديمقراطية الشعبية السلمية في سبيل قضيتهم العادلة. في حين تم قتل 300 شخص على الأقل وإعتقال وتعذيب الآلاف على نحو غير قانوني من قبل القوى الدولية المنظمة، على ما ننقله وسائل الإعلام وشهود العيان.

لن تتخلى الولايات المتحدة عن خططها بسهولة. إذ أقر أوباما "بصعوبة الأيام القادمة". وتشير التهديدات المبطنة بالتدخل عسكرياً أو بأشكال أخرى إلى أن الولايات المتحدة ستستمر بمحاولاتها القدوم بنظام يحمي مصالحها. فعوضاً عن دعم الجيش وإبقائه في السلطة، نطالب بأن تنتهي الولايات المتحدة كل مساعداتها للجيش وسحب كافة قواتها وسفنها الحربية ووقف

محاولة أمريكية يائسة لتفادي تغيير النظام في مصر

تمثل محاولتهم اليائسة هذه محاولة حثيثة لشراء الوقت ولخلق حقائق على الأرض لضمان إنتقال يضمن المصالح الإمبريالية. يشير الواقع إلى إقتناع الإمبرياليين الأمريكيين، بإستثناء زمرة صغيرة من العناصر المتمردة، بضرورة رحيل مبارك مع ديمومة سؤال كيفية حدوث ذلك. فإن تم عوضاً إجباره على الرحيل مع بقية نظامه بفعل التطلب الشعبي، سيمثل هذا وضعاً خطيراً بالنسبة للإمبرياليين. هذه معادلة تؤدي إلى تحقيق تغيير حقيقي للنظام سيفضي حتماً إلى مصر متجددة بالإرادة الشعبية ومعارضة للإمبريالية. ولتفادي حدوث هذا، إختارت الولايات المتحدة وإسرائيل وقوى غربية أخرى التنسيق من أجل رحيل مبارك والإتيان بحكومة عميلة أخرى – وهو ما يدعو إليه

يحاول الإمبرياليون الأنغلو-صهيونيون يائسون حرف الحركة الشعبية في مصر عن تحقيق هدفها العادل تغيير النظام بالإضافة إلى الحيلولة دون تمدد الحماسة الثورية إلى أنحاء أخرى من المنطقة. يشكل الوضع الراهن أكبر تهديد للمصالح الإستراتيجية الأمريكية منذ عقود، وذلك بالتزامن مع تراجع إمكانية المناورة الإمبريالية. ففيما تحتفي وسائل الإعلام الأنغلو-صهيونية بإستقالة الرئيس المصري حسني مبارك كتسوية للأزمة، فقد بدأت محاولات الولايات المتحدة للقوطة على الحركة الشعبية لتوها. يأتي هنا مسعى الجيش والذي أعلن عنه اليوم محاولة إنقاذ سفينة النظام الغارقة كإنقلاب مدعوم أمريكياً يهدف إلى خلق حقائق على الأرض تعرقل مسعى الشعب للتمكين السياسي.

الرجعيون، ومن ضمنهم كندا، تحت ستار ضمان "انتقال يحافظ على النظام والأمن". وهو خيار هدف إلى استمرار تهديد الشعب لصالح إعطاء السيطرة الأجنبية سحنة أخرى. من هنا يأتي الإعلان عن إعطاء صلاحيات رئاسية مختلفة لنائب الرئيس المعين مؤخراً عمر سليمان والذي ترأس جهاز جهاز مخابرات مبارك الإجرامي، و الإعلان عن تسلم الجيش إدارة البلاد.

يستمر الشعب المصري برفض تضليله عن نضاله سواءً بالترهيب أو بالترغيب. إذ فشلت المفاوضات الشكلية التي زعم مبارك إجرائها مع بعض القوى المعارضة في إنهاء الاحتجاجات الشعبية. ولا يبدو أن إستقالة مبارك أو وعود الجيش برفع حالة الطوارئ قريباً ستنتج في ذلك. وعندما يتعلق الأمر بالترهيب فقد فشلت كافة محاولات إستعمال الشرطة أو الجيش أو البلطجية (المسمون مؤيدي مبارك) إنهاء التظاهرات عن طريق العنف أو التعذيب أو القتل أو الإعتقال أو الفوضى. لابل إزدادت بفعل هذا أعداد وعزيمة المحتجين. إذ إنضم العمال إلى المحتجين بعد يوم الإضراب العام الآخر الذي دعت إليه النقابات يوم 8 فبراير، ويتتابع وصول المغتربين للانضمام للمحتجين أيضاً. فمن جهته، فقد قام الشعب المصري بكل ما أمكن فعله لإحباط التدابير الإمبريالية والرجعية الهادفة إلى تصفية حركته الشعبية. فكيف سيترجم صراع المصالح هذا في الأيام المقبلة؟

بيان "الإنذار الأخير" الصادر عن الشعب

تفرض أحداث مصر بسرعة. ففي يوم ظهور مبارك على التلفاز مترئساً إجتماعات حكومية بكل وقاحة، أعلنه المتظاهرون موعداً نهائياً لرحيل النظام. أعلن المحتجون في بيانهم المعنون "الإنذار الأخير" عن نيتهم الزحف على القصر الرئاسي في القاهرة لإعتقال مبارك لجرائمه بحق الشعب في حال عدم تحقيق مطالبهم قبل الموعد الذي حدده. وهو مايعني المواجهة المباشرة مع الجيش الذي يتولى حراسة القصر والحي الغني الذي يحيط به. وفي اللحظة الأخيرة، إستقال مبارك مسلماً زمام الأمور للجيش مع محاصرة قصره بمئات آلاف المحتجين وتجمع الملايين في ميدان التحرير وفي باقي المدن المصرية، وكان الشعب المصري أراد إستبدال حكم عسكري بأخر. ربما يكون اليوم هو الأهم منذ بداية التظاهرات يوم 25 يناير. إذ يحظى إقتراح المحتجين الشجاع بإعتقال مبارك بأهمية قصوى كونه فضح الكلام المزودج للنظام الرجعي وللإمبرياليين مجبراً إياهم على التقرير: هل سيتم إستخدام الجيش ضد الناس؟ وما الذي سيفعله أوباما وأمثاله بتصريحاتهم عن الديمقراطية واللاعنف إذا إرتكب الجيش حمام دم بحق المتظاهرين؟ إن التمكن أخيراً من إزاحة مبارك وتسليم زمام الأمور للجيش قد يخفف من حدة التوتر مؤقتاً لكن الجميع يعرف بأن هذا لايشكل حلاً طويل الأمد. فبعد 30 عاماً من حالة الطوارئ من المرجح ألا يقبل الشعب المصري بإستيلاء عسكري على السلطة يتستر بالديمقراطية على قدر رفضه للنظام الحالي.

تراجع إمكانية المناورة

التناقضات عميقة وحادة. فرغم كون مبارك زعيماً لدولة عميلة للولايات المتحدة، إلا أن رفضه الإنصياع للإملاءات الأمريكية للتخلي عن الحكم من دون ممانعة لدى إدراكه قدر التهديد الذي مثله هذا لسلطته شكل تحدياً صعباً للإمبرياليين. وفي الوقت عينه أدرك مبارك عدم إمكانية إستمراره بالحكم من دون دعم

أمريكي. إذ لا يستطيع الجيش المصري التخلي عن التمويل الأمريكي المستمر. إلا أنه سيتم الإستعانة بنفس الجيش لقمع المحتجين مع إدراك الولايات المتحدة بأن هجوماً عسكرياً شاملاً ضد المتظاهرين سيزكي غضب الشعب تجاه الجهة الأساسية الداعمة للجيش، أي الولايات المتحدة.

فكيف سيتمكن الإمبرياليون من ضمان إنتقال في المنطقة لا يعكر الأمن والنظام – وهو مايعنيه النظام النيوليبرالي المتعدد الأحزاب الهادف إلى إعاقة الشعب عن ممارسة سلطته السياسية لتحقيق مصالحه؟ يشار إلى أن الدكتاتوريات التي نصبها الولايات المتحدة في المنطقة، من مصر إلى السعودية، تعارض حتى هذا التغيير الشكلي لأنه سيعني كف قبضتها الفاسدة بشكلها الحالي. والشعوب ترفض القبول بحلول شبيهة مدعومة أمريكياً. فلن تؤدي سيطرة الجيش على البلاد إلى تسوية الأمور عندما يتعلق الأمر بالمطالب والمصالح الشعبية، حتى وإن عزز هذا من احتمال شن الجيش عنفاً واسعاً بحق الشعب.

هنا تكمن أهمية منح السعودية للجوء لزين العابدين بن علي، رئيس تونس المخلوع والصدى السابق للولايات المتحدة الذي تخلى عنه الأمريكيون عندما تبين لهم عجزه عن حماية مصالحهم في وجه الإنتفاضة الشعبية. وهنا يكمن أيضاً أهمية التهديد الذي أطلقه الملك السعودي للولايات المتحدة بأن مملكته ستدعم النظام المصري المترنح في حال سحب الولايات المتحدة دعمها وخاصة المالي، وبأنها ستعوضه عن المساعدات العسكرية الأمريكية. تتبدى هنا حدة التناقضات بين إدارة أوباما الساعية إلى تهدئة الجماهير الراضة إستعباءها من خلال تغيير "ديمقراطي" شكلي سطحي، من جهة، وبين ديكتاتوريات وجيوش الدول العميلة لأمريكا التي تتحول بسرعة إلى عقبة أمام المصالح الإمبريالية الأمريكية لرفضها التخلي عن سلطتها الفاسدة لحماية المصالح الأمريكية.

مصر ليست هندوراس

تحاول الإمبريالية الأمريكية ومعها دول الإتحاد الأوروبي وكندا منذ سنوات تطبيق إستراتيجية إخماد الإنتفاضات الشعبية عن طريق فرض ديمقراطية شكلية تتخذ شكل إنتخابات محكومة ومؤسسات مدنية تديرها الولايات المتحدة. كانت البداية مع ميثاق باريس عام 1991 والقائل بضرورة إعتقاد كل الدول إقتصاد السوق ونظام متعدد الأحزاب وإلتزامها بما يسمى بحقوق الإنسان. تستمر الولايات المتحدة بتمويل تغيير الأنظمة بإسم الديمقراطية من أجل التصدي لإستياء الشعوب المتزايد من الخراب المتأتي عن مايسمى بإقتصاد السوق الحرة وعن الإمبريالية الأمريكية والحكومات العميلة. فعلى سبيل المثال يستخدم البريطانيون مايسمى بمشروع سيفيتاس لإفساد السلطة الفلسطينية وتخريب حركة التحرر الوطني الفلسطينية. تلعب كندا دوراً فاعلاً في هذا المشروع من خلال مسؤوليتها عن المساعدة الانتخابية والقانونية لما يسمى بمبادرات بناء الديمقراطية. يأمل الرجعيون في مصر إستخدام الإستراتيجية المطبقة لسحق الإنتفاضة الشعبية في هندوراس عام 2009 والمتمثلة بتنظيم إنقلاب على الحكومة الشعبية للرئيس مانويل زيلايا ومن ثم الإستفادة من حالة الغموض ومن عامل الوقت لإعلان شرعية الإنقلاب ولفرض النظام الانقلابي. إلا أن محاولة تكرار هذا في مصر أمر على غاية من الصعوبة نظراً لمساحة مصر البالغة 1,001,449 كلم مربع بالمقارنة مع مساحة هندوراس 112,090 كلم مربع، وعدد سكانها البالغ

81,527,172 نسمة بالمقارنة مع عدد سكان هندوراس
7,318,789.

سيغير إنتصار الشعب المصري المنطقة برمتها وخاصة فيما يتعلق بالتأكد على حق السيادة للجميع بما فيهم الفلسطينيين الذين طالت معاناتهم. سيشكل إنتصار التطلعات الديمقراطية للشعب المصري إنتصاراً لشعوب العالم كافة في سعيها إلزام حكوماتها

ضمان حقوقهم الإنسانية دون أي موارد.
تعيش الحركة الديمقراطية السيادية للشعب المصري!
لا لإستخدام القوة العسكرية ضد الشعب!
إنسانية واحدة، نضال واحد!
(يعاد نشر هذه المقالة من موقع صحيفة TML Daily،
cpmcl.ca)

الكياسة والسياسة – تتمة الصفحة الأولى

ونتيجة التضليل هي إستبعاد الخطاب السياسي والحلول السياسية وحتى مفاعيل كلمة سياسة. ويصور الأمر للطبقة العاملة وكأن تدبر السياسية يكون بإعتماد اللغة العنصرية العنيفة التي يتحدث بها أهل السلطة والتي لن يترحم أحدٌ على غيابها.

تصف كلمة سياسة الممارسات التي تدور في إطار ما يعرف بالإجتماع السياسي، والذي يصف بدوره المجتمع السياسي الحديث الذي يتشارك فيه الجميع في إتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الجماعة ككل.

إن طبيعة الإجتماع السياسي تحددها طبيعة العملية السياسية. ففي الولايات المتحدة مثلاً تأسس الإجتماع السياسي الحديث على قاعدة حكم الذكور البيض من ملاك الأراضي وقاعدة حماية الملكية الخاصة وأداتها الدولة. فالنسبة للحكام، نشبت الحرب الأهلية بين من أراد الإبقاء على ملكية العبيد ومن أراد تنظيم الإقتصاد على أساس رق الأجور. تستمر النخب الحاكمة اليوم بالإقتتال على مستقبل البلاد ويستمر إحتكارها للعملية السياسية. تلجأ هذه النخب إلى العنف بما فيها الإغتيالات والتهديد بالإغتيال لتسوية التناقضات في صفوفها، ما يمثل سيناريو لحرب أهلية داخل الطبقة الحاكمة. إلا أنه يحول أيضاً دون بروز رأي عام وهو بمثابة سيناريو لموت مدني لكل أمريكي يرفض قسم الولاء لما يسمى بالقيم الأمريكية، أي الحيلولة دون تأسيس حركة شعبية سياسية تمكينية.

على خلفية هذه الصورة، يتجلى دور الرئيس بتوحيد أمريكا وتقادي الحرب الأهلية، وهو ما يفسر إستشهاد أوباما المستمر بالرئيس السابق لنكولن. فطالما بقي العنف سلاح أوباما المفضل لا يمكن الإختبار بينه وبين حزب الشاي، أو بين الديمقراطيين أو الجمهوريين. فهدف كل فصائل الطبقة الحاكمة هذه ضمان عملية سياسية تبقى على إحتكار أحد حزبي الحرب أو كلاهما على السلطة وعلى إستبعاد الشعب منها.

الإختيار الفعلي هو بين كل ما هو قديم، بما فيها سياسة الفصائل المتناحرة ومصالح النخب التي تستمر بإحتكار السلطة والإمتيازات، وبين كل ما هو جديد والذي ينبغي تأسيسه على مناهضة الإمبريالية ورفض إستعمال القوة لحل المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الداخل والخارج. تخوض الطبقة الحاكمة الأمريكية حرباً طبقية للحفاظ على نظامها الإمبريالي وحكمها الطبقي وللحيلولة دون قيام الطبقة العاملة بشن حرباً طبقية دفاعاً عن مصالحها. يتبدى هنا الزعم بأن المشكلة في الولايات المتحدة تكمن في نبرة الخطاب السياسي كتضليل للحيلولة دون تدخل الطبقة العاملة في الحلبة السياسية والتحيز لمصالحها ومصالح الشعب الأمريكي وشعوب العالم. وهي محاولة لإستبعاد السياسة كمصلحة للطبقة العاملة ولشعوب الأرض. لهي بمشكلة خطيرة. فلن يؤدي المزيد من

تعالق أصوات عديدة تدعو إلى إعتماد الكياسة في الخطاب السياسي في البلاد بعيد حادثة إطلاق النار في أريزونا والتي راح ضحيتها ستة قاتلي وثلاثة عشر جريحاً، من بينهم النائب عن توسون غابريلا غيفوردز.

تبادلت قوى اليمين واليسار الملامة على أساس أن إنعدام الكياسة هي السبب وراء حادث إطلاق النار، أو أقله فإنها قد ساهمت في تأجيج العنف. فقد أقدم الجمهوريون الذين يسيطرون على مجلس النواب بتأجيل التصويت على إبطال قانون الرعاية الصحية تحسباً من مناقشات تفتقر للكياسة والتهذيب. أما الرئيس باراك أوباما فقد قال خلال إحتفال تذكاري لضحايا الحادثة في أريزونا: "دعونا نتذكر بأن إنعدام الكياسة ليست هي ما تسبب بهذه المأساة. إلا أن خطاباً عاماً أكثر تمدناً ونزاهة هو السبيل الوحيد للتصدي للتحديات التي تواجهها أمتنا بشكل يكرم ذكرى الضحايا."

برغم الإختلاف الظاهر، إلا أن وجهتا النظر تركزان على نبرة الخطاب السياسي الأمريكي كأساس للنقاش.

يمثل هذا النقاش محاولة تضليلية، فعن أي خطاب نتحدث؟ لقد غدا العنف في الداخل والخارج الأسلوب المفضل للتعامل مع المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. لا تعد تغيير الأنظمة وقتل المدنيين بطائرات من دون طيار وعمليات الإغتيال أمثلة عن أسلوبٍ لحل المشاكل على أساس خطابٍ سياسي متمدن. فكي يتمدن الخطاب لا بد من وجود حلول سياسية أولاً.

فهل سيغير خطابٌ أكثر كياسة من حقيقة أن العنف المرتكب في أريزونا على طول حائط الموت الحدودي هو المسؤول عن مقتل مئات العمال والنساء والأطفال المدنيين على أيدي حرس الحدود المدعومين من 1200 عنصر من الحرس الوطني؟ يدل هذا على أن السلاح المفضل هو العنف وليس الكياسة. إن التركيز على الحاجة إلى الكياسة في السياسة هو تضليل تمارسه الدوائر الحاكمة ووسائل إعلامها الإحتكارية لحرف الإنتباه عن أن العنف قد أصبح السلاح المفضل لحل المشاكل الساسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإستبعاد الخطاب من السياسة برتمته. ويعيق العنف الممارس أيضاً أولوية الخطاب السياسي كأداة تمكن الناس من الدفاع عن مصالحهم، وتكتمل حلقة التضليل بالترويج لمزيد من الكياسة. يعني هذا أنه على الطبقة العاملة الإصطفاف مع أو ضد الكياسة، مع أو ضد حزب الشاي، مع أو ضد أوباما. يهدف هذا إلى التستر على جوهر التناقضات ضمن الدوائر الحاكمة ومخاطر إندلاع حرب أهلية. ولا آفاق ممكنة لتقادي هذه الإخطار طالما إستمر الطرفان في إعتماد العنف كسلاح مفضل وفي إستمرار غياب ممارسة سياسية مستقلة للطبقة العاملة.

مضمون ستكونه، حتى تضمن حقوق الجميع ومنها حق الحكم والتقرير؟ الحل يتمثل بخوض معركة تمكين الناس سياسياً والتي تتضمن أيضاً تركيز الخطاب السياسي على هذه الأولوية. (كاتلين تشاندلر هي الأمينة العامة للمنظمة الماركسية-اللينينية للولايات المتحدة)

الكياسة في خطاب النخب الحاكمة إلى حل التناقضات في صفوفها. لا يمكنهم هذا إذ لا يعينهم المجتمع المدني أو إستنهاض الآليات السياسية لحل النزاعات سلمياً أصلاً. يكمن الحل في بذل المزيد من الجهد من أجل سياسة تمكينية، ومن أجل عملية سياسية تمكن الناس من التقرير والحكم بأنفسهم. نحتاج إلى ديمقراطية حديثة وجديدة من صنع أيدينا. فعلى أي شكل وبأي

إطلاق النار في أريزونا مقابلة مع ساندرا ل. سميث

تستحق التصفية." والهدف الآخر هو إقصاء السياسة كأداة لتسوية الخلاف في الرأي أو في المصالح. فبالإضافة إلى إستعمال القوة لتغيير الأنظمة في الخارج، عمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى اللجوء إلى ممارسة التصفية بالإغتيال باسم حماية المصالح القومية الأمريكية. فعند ارتكاب أشخاص أمريكيون، سواء كانوا مختلين عقلياً أم لا، أفعال شبيهة بالذي حصل في أريزونا، يشيح الحكام بناظرهم حتى لا يرون أنفسهم في المرآة. فبكل بساطة لا يريدون التعامل مع تبعات أفعالهم والتي تهدف أساساً إلى إعاقة تشكل حركة سياسية شعبية أو بروز أي معارضة سياسية. وهنا يبرز دور التضليل الإعلامي. بهذا المعنى، ما يتم تسميته بالخطاب السياسي في الولايات المتحدة وبخاصة دعوات مختصي السلطة من أمثال سارة بالين إلى التصفية الجسدية لمعارضهم هو ببساطة سيناريو حرب أهلية. وفي المقابل تصدر دعوات تنادي بالوحدة والإتحاد والكياسة وبسياسة مؤسسة على شعار أمة واحدة وأمريكا واحدة. ووظيفة الرئاسة الأمريكية ضمان عدم نشوب حرب أهلية. وهو مايفسر ترويج أوباما للتعاون بين الحزبين وللوسطية ولسياسة الأمة الواحدة. فالقتل في حماية الإتحاد يعني تاريخياً إعادة إحياء إحتمال الحرب الأهلية بين الفصائل الحاكمة المتنازعة في أمريكا. فهل يعني هذا إعتداد العنف من قبل أحد الفصائل دون سواها؟ لا. يدعو الطرفان إلى إستعمال العنف ويستعملان التضليل لقمع تشكل رأي عام وبرز أي حركة سياسية شعبية.

سؤال: مالذي ينبغي على الشعب الأمريكي فعله إذاً؟

جواب: على الطبقة العاملة الأمريكية التدخل بسياساتها المستقلة لتطوير حركة تعمل على التجديد السياسي. عُرف عن الشعب الأمريكي تاريخياً تقدميته وشجاعته وكرمه. وعليه اليوم تدبر شكل تدخله الضروري لإنهاء العنف المستخدم لإعاقة تكون رأي عام. لايتحقق هذا بدعم أوباما ضد حزب الشاي أو بدعم الدعوات الرجعية للسيادة. فلا بد من إتخاذ مواقف بروليترارية أممية مناهضة للرأسمالية. فبرأي ينبغي التصدي بجدية لما يجري في أمريكا ولكن في كندا أيضاً. إذ نشهد بروز تطورات خطيرة نتيجة فشل المؤسسات السياسية في الموائمة بين المصالح المتناقضة على أرضية سياسية. يكفي تذكر العنف المرتكب في كندا أثناء تظاهرات قمة مجموعة العشرين في إطار أجندة رئيس الوزراء هاربر القائمة على "النظام والأمن". يشكل إستعمال أجهزة الدولة لقمع تشكل رأي سياسي تطوراً على درجة من الخطورة.

نعيد نشر لقاء أجري مؤخراً مع ساندرا ل. سميث الأمينة الأولى للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكندي (ماركسي-لينيني) سبق نشره في موقع جريدة TML Daily على الرابط lpcpm.ca.
سؤال: بدأ العام الجديد في الولايات المتحدة بحادثة إطلاق النار على عضو الكونغرس الأمريكي غابريلا غيفوردز في توسون في أريزونا يوم 8 يناير. وبحسب وسائل الإعلام فإن مطلق النار مختل عقلياً، إلا أن معرفة هوية الفاعل لم تحول دون إستمرار تبادل اللوم بين مايسمى اليسار واليمين. يقال بأن المشكلة تكمن في نبرة الخطاب السياسي الأمريكي التي تتسبب بهذه الأفعال اللا عقلانية. ما رأيك؟
جواب: يحضرني أمران. الأول، إن كانت محاولة الإغتيال من فعل شخص مختل عقلياً، فهل يعني هذا بأن الولايات المتحدة مختلة عقلياً لدى قيامها بأفعال شبيهة في مختلف أنحاء العالم؟ وإن كان الأمر على هذه الشاكلة فأى سبب يبرر وجود الدولة الأمريكية؟ وما هو سبب تحالف كندا مع دولة كهذه؟ الأمر الثاني هو أن الخطاب السياسي في الولايات المتحدة غير سياسي، هدفه ليس إعلام الناس بل تضليلهم. وعليه يكون الوجه الآخر لإعتبار الإغتيالات والعنف خيارات قائمة. فقد مارست الولايات المتحدة عمليات الإغتيال ضد أعدائها ممن تقول بعرقلتهم لمصالحها ولأهدافها بالإضافة إلى إستهدافهم بأشكال أخرى بما فيها تغيير الأنظمة. ليس هذا بالأمر الجديد بالنظر إلى قيام الولايات المتحدة بعمليات مشابهة عبر وكالاتها السرية منذ وقت طويل. فالعملية التي شنتها ضد الشيوعية خلال حربها الباردة كانت أيضاً سرية، والتي بدورها أدت إلى حروبها القذرة والإجرامية في العديد من البلدان. هدفت جميعها إلى القضاء على أي معارضة سياسية وتنفيذ الانقلابات وإقامة أنظمة دكتاتورية عسكرية وخلافها. إرتكبت الولايات المتحدة وأعاونها جرائم ضد الإنسانية في أنحاء متعددة من العالم. إلا أنه ومنذ بداية التسعينيات، غدا العنف المفضل للولايات المتحدة. كانت مبرراتها بداية إزالة تهديد أسلحة الدمار الشامل وتعقب القاعدة والقضاء على تهديد الإرهاب... وعندما تثبت التطورات زيف هذه الحجج، لا تتردد الولايات المتحدة بالقول وبوقاحة بأن عملياتها هي لحماية مصالحها. علينا الإفتراض إذاً بأنه في حال ساهمت هذه العمليات بحماية الأمن القومي للولايات المتحدة فسوف تمثل حتماً حماية للأمن القومي لأي بلد أو فرد ليس في موقع العداوة لكل ما تقول الطبقة الحاكمة الأمريكية بأهميته لها ووجوب حمايته بالنتيجة فالمنطق الذي تعمل بهديه الإمبريالية الأمريكية هو: "إما معنا أو مع الإرهابيين، وإن كنت معهم